الموقف الفنزويلي من اصدار قانون التجارة الامريكي لعام ١٩٧٤

م.م. وليد سامي فارس
ا.د. انور جاسب شنته
جامعة البصرة – كلية الاداب

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/١٠/١٥
تاريخ القبول: ٢٠٢٣/١١/٧

الملخص

شكلت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية موضوعا مهما في تاريخ العلاقات الدولية خاصة من الناحية الاقتصادية، والتي جعلت دورها مؤثر وقوي في الاقتصاد العالمي، وشكلت قارة امريكا اللاتينية محورا مهما في السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة منذ تاسيسها ، وكانت فنزويلا من اهم دول القارة التي حصلت على اهتمام اقتصادي خاص لاهميتها الاقتصادية الكبيرة ، والتي اصبحت واحده من اغنى الدول في العالم ومصدرا رئيسيا للنفط والتي كان راس المال الامريكي يغذيها، ظهرت فنزويلا قوة اقتصادية في نصف الكرة الغربي وانخرطت في حملة طموحه مستخدمة ثروتها النفطيه للقيادة في الشؤون السياسية والاقتصادية في القارة اللاتينية، لكن الولايات المتحدة الامريكية اختارت لهجة مناهضة لجهود فنزويلا في هذا المجال وبالتالي قد تواجه الولايات المتحده تحدي محتمل لمصالحها ، لذلك كان اصدار قانون التجاره الامريكي لعام ١٩٧٤م احد اساليب مواجهة مراكز القوة الجديدة ومنها فنزويلا، التي اعتبرت دورها الجديد قد يلحق الضرر بمصالح وعلاقات الولايات المتحدة الامريكية مع نصف الكره الارضية الغربي ودول العالم الثالث .

الكلمات الافتتاحية : التجارة , قانون , فنزويلا , الولايات المتحدة الامريكية , النفط .

The Venezuelan position on the issuance of the US Trade Act of 1974

Assist lect. Walid Sami Fares
Prof Dr. Anwar Jasib Shanta
University of Basrah – College of Arts

Abstract

The foreign policy of the United States of America constituted an important topic in the history of international relations, especially from the economic point of view, which made its role influential and strong in the global economy. The Latin American continent formed an important axis in the foreign economic policy of the United States since its founding, and Venezuela was one of the most important countries on the continent that achieved Of particular economic interest due to its great economic importance, which had become one of the richest countries in the world and a major exporter of oil, which

was fueled by American capital, Venezuela quickly emerged as an economic power in the Western Hemisphere and engaged in an ambitious campaign, using its oil wealth for leadership in political and economic affairs on the Latin continent. However, the United States of America chose a tone opposing Venezuela's efforts in this field, and thus the United States may face a potential challenge to its interests. Therefore, issuing the American Trade Act of 1974 was one of the methods of confronting the new centers of power, including Venezuela, which considered its new role to be harmful to the interests and relations of the United States. America with the Western Hemisphere and Third World countries.

المقدمة

كان لفنزويلا هدف ثابت في سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة الامريكية اذ قدمت نفسها بعد العام ١٩٥٨م على انها حليف موثوق وامن بالنظر الى الاهمية التي شكلها النفط والديمقراطية فيها ، واعتبرت من الركائز الاساسية التي قامت عليها السياسة الخارجية بالنسبه لفنزويلا والتي كانت نشطه وظلت تحت سيطرة رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية والطاقة والمناجم ، وقد وجهت العلاقات الفنزويلية الامريكية خلال السبعينيات نحو القضايا الاقتصادية والنفطية ، وشكلت فنزويلا واحدة من اقوى الحكومات الديمقراطية واكثرها حراكا في امريكا اللاتينية وموقعا استراتيجيا عند المدخل الجنوبي لمنطقة البحر الكاريبي ، واهميتها بالنسبة للولايات المتحدة تشكلت من خلال انها اكبر مصدر منفرد للنفط اذ وردت حوالي ٢٨% من اجمالي واردات النفط الامريكيه ١٠% من مقدار استهلاكها المحلي كما قدمت فنزويلا ٣٠% من واردات خام الحديد الى الولايات المتحدة الامريكية كما بلغت قيمة الاستثمارات الامريكية الخاصة في فنزويلا حوالي ٢,٥ الى ٣ مليار دولار خاصة في صناعة النفط ، وقد ظلت الولايات المتحدة مهتمه بالشؤون الاقتصادية في فنزويلا عن طريق تشجيع زيادة تدفق الاستثمارات ، وساعد ذلك حقول النفط والثروات المعدنية على توطيد تلك المصالح ومن خلال عقد الاتفاقيات التجارية وتقديم القروض والمساعدات الاقتصادية , لكن تلك العلاقات شهدت تراجعا عام ١٩٧٢م مع الغاء اتفاقية التجارة الامريكية الفنزويلية ، ثم جاء العام ١٩٧٣م والذي حمل اخبار سيئه للامريكيين بعد اعلان الحظر النفطي العربي بسبب الحرب العربية مع الكيان الصهيوني الذي ساهم بصعود اسعار النفط الى اكثر من ١٤ دولار بعد ان كان سعره دولارين من خلال قرار الدول العربية في منظمه اوبك ، الامر

الذي سبب ارباك كبيرا للاقتصاد الامريكي على الرغم من رفع الحظر بعد مده وجيزه ، لكن صدمة ارتفاع الاسعار دعت الامريكيين الى اصدار قانون التجارة لعام ١٩٧٤م والذي عد بمثابة عقاب لاعضاء اوبك من المشاركين في الحظر ، الغريب في الامر ان القانون شمل فنزويلا التي لم تساهم بالحظر وظلت مورد امن للنفط الى الولايات المتحدة ، رفعت الضرائب على السلع الفنزويلية الموردة الى الولايات المتحدة , وبالتالي شكل ذلك صدمه وردة فعل عنيفه من قبل الحكومه والسياسيين الفنزويلين من خلال شجب واستنكار هذا القانون الذي عدوه ظالما بحقهم وهو ما سنتناوله في هذا البحث .

اولاً : السياسة الاقتصادية الفنزويلية قبل صدور قانون التجارة الامريكي .

حاول الرئيس كارلوس اندريس بيريز(Carlos Andres Perez) (١٩٧٤-١٩٧٩م)[١] تغيير شكل العلاقة الاقتصادية بين فنزويلا وشركاءها التجاريين, واصبح من اشد المنتقدين للتفاوت الاقتصادي بين الدول المتقدمة المنتجة والمستهلكة , واشار إلى ان فنزويلا تطلعت إلى نظام اقتصادي أمن وعادل, نظام لا يقوم على الامتيازات بل على الاحترام المتبادل , واشار الرئيس الفنزويلي إلى ان الدول النامية اضطرت إلى بيع ما تنتجه بسعر رخيص وشراء ما تستهلكه بثمن باهض, وان التقسيمات المصطنعة وغير العادلة في العلاقات الاقتصادية بين الدول يجب ان تتوقف, من اجل انشاء نظام اقتصادي دولي جديد, وبعد مدة وجيزة من توليه الرئاسة, اعلن بيريز عن استعداده للعمل من اجل اقامة علاقات تجارية متوازنة بين المواد الخام التي تنتجها البلدان النامية والسلع المصنعة والتقنية التي تنتجها الدول المتقدمة[٢].

بدأت الحكومة الفنزويلية بفضل الدعم الواسع برنامج اقتصادي هدف إلى السيطرة على الموارد الوطنية وتقليل التفاوت الاقتصادي, الامر الذي اعتبره الرئيس بيريز برنامج ضروري لبقاء الديمقراطية في بلاده , واقترحت فنزويلا السيطرة على صناعاتها الاساسية واصلاح التجارة الخارجية , لأنها تشكل ٩٥% من اجمالي عوائدها بحلول عام ١٩٧٦م , والتي كانت تحت سيطرة المصالح الاجنبية ومعظمها بيد الولايات المتحدة الامريكية, ونظروا إلى تلك السيطرة ضرورية للمصالح الفنزويلية ويعزز موقعها الاقليمي , ولم يروا فيه أي موقف معادي للولايات المتحدة الامريكية , وان فنزويلا في كل ذلك حاولت اخذ مكانها المستحق في الأمريكيتين[٣].

ساهمت الاستثمارات الامريكية في فنزويلا بما يتراوح ١٥٠ – ٢٠٠ مليون دولار في ميزان المدفوعات الامريكي على شكل ارباح وفوائد , وفي الوقت نفسه صدرت الولايات المتحدة سنوياً ما زاد على مليار دولار من السلع والخدمات إلى فنزويلا , ما جعلها ثالث

اكبر سوق لها في امريكا اللاتينية والمرتبة الثانية عشر على مستوى العالم , ومع ارتفاع دخلها المالي اصبحت فنزويلا سوقا سريعة النمو للمنتجات والخدمات الامريكية [٤] .

حظي برنامج الرئيس بيريز بجاذبيه على صعيد قطاعات مهمة مثل قطاع الخدمات والتجارة التي سيطر عليها الامريكيون إلى حد ما, فمثلا لدى مجموعه سيزر (Caeser) سلسله كبيره من المتاجر, وسلسله روكفلر (Rockefeller) ولديها مجموعة كبيرة من المتاجر ايضا , صدرت اليهم التعليمات بموجب قوانين الاستثمار الفنزويلية بخفض حصتهم في استثماراتهم في تلك المشاريع إلى ٢٠% أو اقل لنقل حقوق الملكية خلال ثلاث سنوات الى رؤوس الاموال المحليه [٥].

جاء اعلان الرئيس بيريز فيما يتعلق بالشركات الاجنبية العاملة في تجارة السلع , متوافقاً تماما مع قرار اتخذته البلدان التي انضمت إلى حلف الانديز ١٩٧٣م (Andean pact)[٦], ونص على ان الخدمات الكهربائية والامنية والتلفزيون والراديو والصحف والمجلات باللغة الاسبانية والنقل الداخلي والدعاية والمتاجر الكبرى يجب ان يسيطر عليها المواطنون المحليون , فمثلا ادارت سيزر ١٤ متجرا في فنزويلا , ولم يكشف عن طبيعة عملها وارباحها, لكنها قالت ان حصتها من الشركات التابعة لها في امريكا اللاتينية وصلت إلى ١٢,٧ مليون دولار عام ١٩٧٢م , وحجم مبيعات بلغت ٢٥٣,٥ مليون دولار, وحققت سيزر ارباح بلغت ٦٨ مليون دولار عن مبيعات بلغت ١٢,٣ مليار دولار [٧].

حذر الرئيس الفنزويلي مواطنيه من ان عليهم وضع حد لما اسماه " **تقليدهم المبذر**" على الرغم من الايرادات المتوقعة إلى الخزينة الفنزويلية التي قدرت بنحو ١٠ مليار دولار, واعلن الرئيس بيريز عن سلسله من الاجراءات لأعادة القوى الشرائية المفقودة إلى ما كانت عليه في السابق من خلال زيادة الرواتب والاجور مستفيده من ارتفاع دخل بلاده جراء زيادة اسعار النفط [٨] .

من جانبهم كان رجال الاعمال الامريكيون واثقون من انهم سيحصلون على حصة من الثروات الفنزويلية , كان هدف التاميم بالطبع هو الحد من النفوذ الاقتصادي للولايات المتحدة في فنزويلا , علاوة على ذلك فقد غيرت فنزويلا قواعدها الخاصة بالتجارة والاستثمار, في محاوله من اجل الضغط على واشنطن من خلال القبول بالقرار (٢٤) في ميثاق الانديز الذي حدد تحويلات الارباح والاستثمارات غير المباشرة , على الرغم من رغبة فنزويلا في توسيع نفوذها الاقتصادي ,لكنه وجدت انها لا تستطيع الابتعاد بسهوله عن شريكها التجاري التقليدي الولايات المتحدة الامريكية والتي لديها تقنيه متطورة مثل اجهزة الكمبيوتر وانظمة الاتصالات عن بعد, والتي ارادتها فنزويلا لأجل تحقيق برامجها التنموية , فضلاً عن ذلك تطورت اذواق

المستهلكون الفنزويليون إلى المنتجات الامريكية , اذ رأى الفنزويليون الولايات المتحدة على انها مورد للسيارات الفاخرة وموسيقى الروك والاجهزة ذات العمر الاطول من السلع المحلية , نتيجة لذلك قفزت قيمة الصادرات الامريكية من ٩٢٤ مليون دولار عام ١٩٥٢م إلى ٢,٦٢ مليار دولار نهاية عام ١٩٧٤م , ساعدت وزارة الخارجية والتجارة الامريكيتين على التوسع التجاري من خلال اعداد تحليلات السوق للمصدرين , وتعيين بعثة تجارية قوية في السفارة الامريكية في كاراكاس , واطلق احد المسؤولين التجاريين الامريكيين على السوق الفنزويلية بانها واحدة من اكثر الاسواق تفردا في العالم , وظل من بين افضل عشرة عملاء على مستوى العالم وثاني افضل عملاء في امريكا اللاتينية بعد المكسيك [٩] .

كانت التجارة الخارجية لفنزويلا قد وجهت بشكل اساسي إلى الولايات المتحدة بنسبة ٤٢% من الصادرات الفنزويلية, وفي عام ١٩٦٩م تم تصديره ٤٣% وفي عام ١٩٧٢م عندما الغيت اتفاقية التجارة , صدرت فنزويلا ٤٩% إلى الولايات المتحدة , وارتفعت عام ١٩٧٣م إلى ٥٠% , وفي جانب الاستيراد كانت ٥٠% من استيرادات فنزويلا تأتي من الولايات المتحدة الامريكية [١٠] .

وفي الجدول التالي يبين حجم الصادارت والواردات الفنزويلية للمدة من ١٩٦٩-١٩٧٣م [١١] .

الصادرات الفانزويلية حسب الوجهة (مليون بوليفار)

السنة	الولايات المتحدة	بقية العالم	اجمالي الصادرات
١٩٦٩	٤,٧٧٢	٦,٣٣٧	١١,١٠٩
١٩٧٠	٥,٢٨٢	٦,٤٢١	١١,٧٠٣
١٩٧١	٦,٦٣٠	٧,١٤٠	١٣,٧٧٠
١٩٧٢	٧,٨٩٢	٨,٣٨٠	١٦,٢٧٢
١٩٧٣	١٢,٠٧٩	١١,٦٦٢	٢٣,٧٣١

الواردات حسب الافضلية (مليون بوليفار)

السنة	الولايات المتحدة	الاستيراد من بقية العالم	اجمالي الاستيراد
١٩٦٩	٣,٣٦٤	٣,٤٠٣	٦,٧٤٩
١٩٧٠	٣,٥٥٠	٣,٨٣٢	٧,٣٨٢
١٩٧١	٣,٨٦١	٤,٣٩١	٨,٢٥٢
١٩٧٢	٤,١٩٢	٤,١٩٦	٩,٤٧١
١٩٧٣	٤,٥٧٢	٧,٣٢٣	١٠,٨٥٩

ونلاحظ من الجدولين أن الولايات المتحدة الامريكية تمتعت بافضلية التجارة مع فنزويلا سواء على صعيد الصادرات والواردات وبنسبة ٥٠% في العام ١٩٧٣م كأكبر شريك تجاري منفرد , وبذلك شكلت أهمية كبيرة لفنزويلا , وأن أي خلل في شكبل العلاقة التجارية سينعكس سلباً على فنزويلا بشكل خاص , الامر الذي كانت تدركة الولايات المتحدة الامريكية باستمرار .

وفي اطار التضييق على المصالح الامريكية ففي نهاية ١٩٧٣م اظهر مصرف أتشيس مانهاتن (Bank Chase Manhhatth) , وفريست ناشونال سيتي (National City Bank First), انقسام حاد في فكرة الاعمال المصرفية في امريكا اللاتينية , هذه المرة بسبب المشكلة القومية المتصاعدة في فنزويلا , لسنوات عديده فضلت تشيس مانهاتن العمل كشريك في الاعمال المصرفية في المنطقة , بينما اختارت فريست ناشونال العمل بمفردها تحت اسمها ورأسمالها , ولكن في ظل مواجهة قانون فنزويلي هدف إلى تقييد البنوك الاجنبية , قرر مانهاتن مواصلة العمل كشريك اصغر في الشبكة المحلية الفنزويلية من خلال خفض حصته من ٤٩% إلى ٢٠% , اتخذت البنوك الخارجية والتي لها مصالح في المؤسسات الفنزويلية وعن طريق تشيس مانهاتن اخذ بنك مورغان (Bank Morgan) والذي لديه ١١ فرع في العاصمة وثمانية في الولايات الفنزويلية مضاعفة رأسمالة الذي بلغ ١٣,٦ مليون دولار, وفي الوقت نفسه اعلنت تشيس مانهاتن انها باعت إلى المستثمرين المحليين ما يكفي من الاسهم , وخفضت حصتها إلى ٢٠% والتي طالبت بها الحكومة الفنزويلية , وبذلك لا تقبل هذه المصارف الودائع التي زادت مجموعها عن ست مرات عن رأسمال البنك , لم يتمكن اي بنك اجنبي من قبول حسابات توفير أو اصدار شهادات ايداع , ولن يكون قادراً على التعامل بالعملات الاجنبية [١٢] .

وكدلاله على تعزيز موقعها العالمي والاقليمي, وافقت فنزويلا على اقراض البنك الدولي ٥٠٠ مليون دولار نهاية عام ١٩٧٣م , كما وضعت فنزويلا ٥٠٠ ملين دولار اخرى كائتمان في بنك التنمية للبلدان الامريكية لدول امريكا اللاتينية , اعتبر القرض الفنزويلي إلى البنك الدولي اكبر قرض فردي ٤٠٠ مليون دولار بالعملة الامريكية والباقي بالعملة الفنزويلية "بوليفار" وجب سداد القرض بعد اربع سنوات بفائدة ٨% , وقع القرض بموجب اتفاق لمساعدة الدول النامية [١٣] .

يمكن القول ان وجهة الواردات والصادرات الفنزويليه ٥٠% منها من والى الولايات المتحده الامريكيه وبالتالي اي خلل في شكل العلاقه قد يوثر على الجانبين , لفنزويلا كون

الولايات المتحده سوقها النفطي وكذلك مصدر للسلع والخدمات والتقنيه فضلا عن رؤوس الاموال الامريكيه المهمه في الداخل الفنزويلي .

ثانياً: موقف الحكومة الفنزويلية من صدور قانون التجارة الامريكي لعام ١٩٧٤م .

اصبحت فنزويلا دولة الاكثر ثراء في قارة امريكا اللاتينية واستخدمت هذا الثراء سلاحا لنشر بعض ثروتها بين جيرانها ولمساعدة البلدان الفقيرة , وجاءت البرامج الفنزويلية هذه على شكل مساعدات خارجية جزء من استراتيجية عالميه لتغيير طريقه توزيع ثروة العالم , كان الهدف منها في ظل حكومة الرئيس بيريز بعد تسعة اشهر من عمرها هو تحقيق الوحدة الاقتصادية مع امريكا اللاتينية , واوضح مخططوا فنزويلا ومستشارو الرؤساء, امكانية استخدام الوحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية للتفاوض على شمول عالمي في قواعد اللعبة الاقتصادية مع الدول الصناعية خاصه للولايات المتحدة الامريكية [١٤] .

اتخذت الولايات المتحدة الامريكية عند هذه المرحلة مدفوعة بأسبابها الداخلية إلى اتخاذ قرار في مرحله ما وبتجنب فرض قيود تجارية, لكن نتيجة سياسة منظمة اوبك واستغلالها ازمة الشرق الاوسط في تشرين الاول ١٩٧٣م , وما ترتب عنها من نتائج على صعيد ارتفاع اسعار النفط الذي بدا عربيا, ثم اصبح سياسه تبنتها اوبك بشكل جماعي , على مستويين الاول العمل باستمرار على مراجعة الاسعار وزيادتها بصوره مستمرة والمستوى الثاني تاميم الصناعة النفطية, وكانت فنزويلا مثالا واضحا لذلك[١٥], ويبدو ان صدمة الحظر النفطي وارتفاع الاسعار غير المتوقعه والمفاجئه دعت الولايات المتحده الى التفكير بوسائل واجراءات صارمه لمنع مثل هكذا قرارات مستقبلا ولاظهار ردة فعلها القويه للدول والمنظمات التي تساهم باجراءات تمس المصالح الامريكيه .

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

اتخذت السلطات التنفيذية الامريكية ومن دون سابق انذار موقفاً يؤكد حقها في التشريع التجاري, ومع مشاعر الضيق والقلق التي اصابت كل دولة على حده , التي اجتاحت نصف العالم الغربي جميعها حين صوت الكونغرس الامريكي على قانون التجارة (US trad Act) للولايات المتحدة الامريكية وفي ٢٠ كانون الاول ١٩٧٤م , ووقعه الرئيس جيرالد فورد (Gerald Ford) (١٩٧٤-١٩٧٧م) [١٦] في ٢ كانون الثاني ١٩٧٥م , وان هذا القانون الذي وقعه كان " **اهم تشريع تجاري اقره الكونغرس منذ بدء برامج اتفاقيات التجارة الدولية قبل اربعة عقود**" [١٧] , صوت الكونغرس الامريكي لصالح استثناء اعضاء منظمة اوبك كافه من نظام الافضليات التجارية بغض النظر عما اذا كانت قد شاركت في الحضر النفطي ام لا فضلا عن أي تكتل يحتكر الموارد الحيوية أو يرفع الاسعار إلى مستويات غير معقوله, والدول التي تستولى على ممتلكات مواطني الولايات المتحدة الامريكية من دون تعويض [١٨].

منح هذا التشريع السلطة التنفيذية صلاحية التفاوض من اجل الغاء الحوافز التجارية وتحسين نظام التجارة العالمي , تلقت دول النصف الغربي من العالم فقرات القانون الانتقامية بوصفها رداً على التجارة الحرة , أي على اهم التزام اقتصادي للولايات المتحدة اتجاه امريكا اللاتينية , كما اعاد هذا القانون الحساسيات المتأصلة منذ زمن بعيد [١٩] , هذه الحساسيات والتي غالبا ما كان يثيرها معارضوه سياسة الولايات المتحده الامريكيه في المنطقة خاصة اليساريين الذين نظروا اليها كطليعه للراسماليه العالميه التي لا تهتم سوى لمصالحها .

احتجاج دول امريكا اللاتينية العنيف والذي كان قوياً منذ البداية , وكانت فنزويلا من اكثر الدول صراحه في التعبير عن هذا الاحتجاج [٢٠] , واختلفت فنزويلا مع سياسة واشنطن بسبب استبعادها من نظام التعريفة الكمركية من خلال هذا القانون , وادى ذلك إلى قيام تعبئه كبيره من جانب الحكومة الفنزويلية والشركات الفنزويلية الخاصة من اجل الضغط على البيت الابيض لاستخدام حق النقض ضد هذا القانون [٢١].

وتضمن خطاب الرئيس الفنزويلي بيريز في الكونغرس الامريكي يوم ٢٩ حزيران ١٩٧٦م انتقاداً للإجراءات التي اتخذها الكونغرس الامريكي لحرمان فنزويلا من الوصول إلى السوق الامريكية إلى جانب الاعضاء الاخرين لمنظمة اوبك , وانتقد هذا الفعل داخل وخارج الحكومة الفنزويلية , رغم ان الصادرات الفنزويلية من الحديد ظلت مستمرة إلى الولايات المتحدة الامريكية [٢٢].

اثار قانون التجارة ردوداً من قبل الحكومة الفنزويلية وقادة الاحزاب الفنزويلية, وتكرر الكلام على ان هذا القانون الذي حرم التفضيلات الجمركية لأعضاء التكتلات التي رفعت اسعار السلع الحيوية, استهدف فنزويلا بشكل خاص ودول اوبك الاخرى, حث الرئيس الفنزويلي الدول المنتجة للنفط على عدم قبول هذه المعاملة التمييزية [٢٣] , وجاءت مادة في القانون منحت الرئيس الامريكي الحق بفرض تعريفات كمركية من جانب واحد أو قيود تجارية لحمايه المصالح الامريكية , فيما رد قادة الاحزاب السياسية الفينزويلية بعبارات اقوى وهدد بعضهم بالانتقام اذا رفضت الافضليات التجارية بسبب عضوية فنزويلا في اوبك , وقال مسؤولوا الادارة الفنزويلية في محادثات مع مسؤولي السفارة الامريكية في كاراكاس , ان مشروع القانون التجاري سيسهل التجارة مع اعداء الولايات المتحدة مثل الاتحاد السوفيتي وفي الوقت نفسه يضع عقبات خطيره في طريق التجارة مع فنزويلا ودول ناميه اخرى , واستنتج الفنزويليين انهم تعرضوا إلى ضغط الامريكيين من اجل خفض اسعار النفط , وهذا يعني اما خفض اسعار النفط أو سحب شروط الاتفاقية التجارية عام ١٩٧٢م , والتي اكدت على بند الدولة الاولى في الرعاية بين البلدين [٢٤].

على الرغم من ان التجارة الامريكية تمت في الماضي من خلال شركات خاصه دون مشاركة الحكومتين , لكن وبعد عمليات التاميم في فنزويلا تحملت الحكومة شراء واردات السلع خاصة الزراعية , لكن احكام نظام الافضليات في قانون التجارة الاخير بما في ذلك الابعاد المحتمل لفنزويلا كدولة من اوبك , دعت إلى المشاورات الثنائية من اجل اتفاقية وصول إلى السوق الامريكية, لان فنزويلا مستثمر مهم في المؤسسات المالية الدولية , ولها استثمارات مالية مباشره في السوق الامريكية , بالمقابل اهتم الفنزويليون بالاستثمار الامريكي في بلادهم [٢٥].

وصف الرئيس الفنزويلي القانون الامريكي بالعدوان الاقتصادي والضغط السياسي , والذي احتوى على مصطلحات قسريه وتمييزيه , هددت التنمية في دول امريكا اللاتينية , لذا جاءت ردود افعال الرئيس بيريز الغاضبة , لان بنود القانون من شأنها حرمان بلاده من نظام التفضيلات الذي استهدفت فنزويلا بالتحديد , وفي خطابه إلى الامة الفنزويلية في رأس السنة الجديدة عام ١٩٧٥م انتقد بيريز الولايات المتحدة على اجراءاتها التي خلقت مناخ من المواجهة [٢٦] , واشار إلى ان الحوار الذي تبنته الولايات المتحدة مؤخرا مع دول الجنوب تعارض مع قرارها بالتوقيع على هذا القانون , اثار الرئيس بيريز في انتقاده للقانون جواً عاطفياً ومن الواضح انه سعى إلى وحدة الدول اللاتينية في معارضه هذا القانون باعتباره مخالفا لمصالح جميع الدول في القارة , وفي الوقت نفسه عزز ذلك موقف الرئيس الفنزويلي كقائد في المنطقة [٢٧] , عدت دول امريكا اللاتينيه القانون تهديد خطير لمصالحها التجارية وتضامنت هذه الدول فيما بينها ، ومن خلال رساله بعثها الرئيس البرازيلي ارنستو جيزل (Ernesto Geisel) (١٩٧٤-١٩٧٩م) [٢٨] في كانون الثاني ١٩٧٥م إلى الحكومه الفنزويلية , ردا على رسالة الرئيس بيريز والذي طلب فيها دعما لبلاده في سبيل معارضة القانون ، واكد الرئيس البرازيلي ان بعض بنود القانون الامريكي تلحق الضرر بالاقتصاد اللاتيني عبر فرض رسوم على وارداتها وهي تشكل تهديد لمصالح أمريكا اللاتينية [٢٩] .

شملت فنزويلا ولمجرد كونها عضوا في اوبك بموضوع المعاملة التمييزية من قبل الولايات المتحدة , على الرغم من انها لم تشارك في اية اعمال ضد الولايات المتحدة , بل على العكس كان لفنزويلا مواقف ايجابية خاصة ايام الحظر العربي للنفط وضلت تصدر انتاجها من النفط إلى سوق الولايات المتحدة الامريكية , من ناحية اخرى كيف يمكن لفنزويلا ان تتعرض لمثل هذه المعاملة , اذ كانت شركات الولايات المتحدة لها املاك ومسيطرة على الثروة الفنزويلية وخلال مدة طويلة , وحققت منها ارباح طائلة [٣٠] .

كان الرئيس الفنزويلي يتمتع بهالة من السلطة , وانه شجب قانون التجارة بشده من خلال عرضه للإسهام ببعض عائدات بلاده النفطية من اجل محاربه الهيمنة الاقتصادية الامريكية[٣١] , ومن اجل مناقشة المستجدات في لقاء وزير الخارجية الامريكي هنري كسينجر (Hnry Kissinger)[٣٢] ووزير الدولة الفنزويلية للشؤن الاقتصادية بيريز غيريرو Perez (Guerrero) في واشنطن يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٧٥م, حضر اللقاء سفير فنزويلا في واشنطن بوريلي ريفاس (Borelli Rivas), وعدد اخر من مسؤولي البلدين, وتبادلوا في هذا اللقاء وفي حوار صريح وجهات النظر بشكل عام إلى سياسات الولايات المتحدة في امريكا اللاتينية, وقانون التجارة, والحاجه إلى التواصل بين المنتج والمستهلك بشان جميع السلع [٣٣].

وفي لقاء اخر جمع وزير الخارجية الامريكي مع نظيره الفنزويلي رامون اسكوفار سالوم (Ramon Escovar Salom) [٣٤] في واشنطن يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٥م , والذي كان اجتماعا وديا , بين فيه الوزير الامريكي موقف حكومته من قانون التجارة وعدم القدرة على احداث تغيرات سريعة فيه , وانه لن يكون هناك نظام دولي جديد دون بلاده , من جانبه اعرب الوزير الفنزويلي عن فهمه لإجراءات الكونغرس فيما يتعلق بقانون التجارة , وانه افضل منتدى للمضي قدما في الحوار من خلال منظمة الدول الامريكية Organiztion Of (American States) OAS[٣٥] , الملاحظ هنا ان الامريكيين كانوا يقدرون اهمية فنزويلا لذلك بادروا الى التخفيف من سخطها الناجم عن صدور القانون عبر اللقاءات الثنائيه والتواصل على مختلف المستويات من اجل الوصول الى رؤيه وتفاهم مشترك لحل الخلاف .

ازدادت المواقف المتشددة داخل الحكومة الفنزويلية تجاه قانون التجارة الامريكي, اذ اعرب زعيم احد الاحزاب السياسية الصغيرة بداية شهر شباط ١٩٧٥م , وردد بنفس اللهجة مسؤول حكومي مؤثر هو داريو بودر (Dario Boder) مدير السياسة التجارية في معهد التجارة الخارجية(Trade Institute) (Foreign الفنزويليه إلى مسؤول في السفارة الامريكية ان استبعاد فنزويلا من الاجراءات الواردة في قانون التجارة لن يؤدي إلى تهدئة استياء كاراكاس الشديد , واستشهد على وجه التحديد باستبعاد القانون لقنوات التصدير المهمة لأقل البلدان نمواً مثل المنسوجات من نظام الافضليات, والبنود التي حظرت الأشاره إلى الدول التي صادرت ممتلكات من مواطني الولايات المتحدة دون تعويض مناسب, واصر المسؤول الفنزويلي على انه لا يمكن ان يكون هناك تمييز ضد دول اوبك بموجب القانون, وهذا اتفق مع موقف فنزويلا بان جميع البلدان الاقل نمواً لها الحق في المشاركة في المنظمات وغيرها من اجل تحسين شروط التبادل التجاري , على الرغم من ان المسؤول الفنزويلي اعترض

عندما سال عما اذ كانت وجهات نظره تمثل الموقف الرسمي للحكومة الفنزويلية, واصر على انها مثلث وجهة نظر العديد من المسؤولين الحكوميين [٣٦] .

رجحت المصادر الامريكية أن تعليقات المسؤول الفنزويلي بانها ربما كانت عباره عن ممارسة الضغط على حكومة الولايات المتحدة دون بث المزيد من الخلافات , ومع ذلك فان الحدة التي انتقد بها المسؤول الفنزويلي –وهو دبلوماسي معتدل– قانون التجارة اشارت إلى ان حكومة الرئيس بيريز, استعدت للمخاطرة بمزيد من التدهور في العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية ما لم يتم تلبية مطالبها بشان تعديل قانون التجارة ليستثني فنزويلا [٣٧] .

خلال تلك المدة دأبت حكومات امريكا اللاتينية على حث الولايات المتحدة الامريكية على منحها معامله تفضيليه فيما يخص التعريفة الجمركية لمنتجات صناعتها الوليدة , مثل تلك التي حصلت عليها الدول الافريقية في السوق الاوربية المشتركة (Earopean Economic Communty) [٣٨] , سمح قانون التجارة الامريكي الجديد بمثل هذه التنازلات لكنه اضاف العديد من القيود , في فنزويلا على سبيل المثال ادينت هذه القيود باعتبارها اليه للعدوان الاقتصادي والضغط السياسي على حد تعبير الحكومة الفنزويلية , اذ تمثلت احدا الشكاوى الرئيسية في ان فنزويلا استبعدت من أي امتياز كونها عضو في منظمة اوبك , والتي يبدو ان الكونغرس الامريكي اراد معاقبتها بسبب حظر النفط العربي قبل سنة , شعرت دول امريكا اللاتينية بالغضب لان القانون نص على انه يمكن رفض الامتيازات للدول المنخرطة في منظمات شبيهه باوبك نشاطها يتعلق بمواد مثل النحاس والبن والقصدير والبوكسيت [٣٩].

لم يتقبل اللاتينيين الطريقة التي وسع بها القانون سلطة الرئيس فورد للانتقام من أي دولة قد تقدم حوافز خاصه لشركاتها المحلية من اجل تحفيز صادراتها, ففي فنزويلا اشارت تقارير إلى ان حوالي ٢٠ مليون دولار من المبيعات يمكن ان تتأثر بسبب عضويتها في اوبك , ومؤخراً قدمت مشاريع قوانين من شانها اعفاء فنزويلا من الاحكام التقييدية للقانون إلى الكونغرس في الولايات المتحدة ولكن من غير المرجح تمرير أي قانون بصورة مبكرة , وغضب الفنزويليين كثيرا مما اعتبروه جهلاً بوضعهم في واشنطن , مما اضطر مجموعة من المديرين التنفيذيين الامريكيين المتمركزين في فنزويلا بالذهاب إلى واشنطن في كانون الثاني ١٩٧٥م , للاحتجاج على التمييز الذي مارسه القانون ضد فنزويلا, ووجدوا العديد من اعضاء الكونغرس من الذين تحدثوا معهم لم يكونوا على علم بان فنزويلا من اعضاء اوبك ولم يشاركوا في الحظر النفطي الذي قادته الدول العربية , وان شعبية النفط الفنزويلي ارتفعت خلال مدة الحظر [٤٠] , أن تطبيق بنود ومضامين قانون التجاره الامريكي ما هو الا تاكيد على ان مصلحة الولايات المتحده لتامين انتاجها المحلي ضد منافسة البضائع المستوردة فوق

كل اعتبار، بغض النظر عن طبيعة العلاقه التي تربط الدول المنتجه لها بالولايات المتحده الامريكيه ، وان الرغبات الانانيه للمجتمع الصناعي ومواقفه من خلال ممثليه بالكونغرس الامريكي وما ينتج عن الاخير من قرارات يمكن ان تؤثر سلبا على منظومة العلاقات الخارجيه للولايات المتحدة الامريكية [٤١].

في اواسط السبعينيات كانت فنزويلا ترتفع في المنطقة واصبحت الامة الفنزويلية صانعة قرار اقليمي, وتمت الاشادة بمعدلات نموها المرتفع وديمقراطيتها الحزبية الفعالة , واعتبرت فنزويلا ممثلة للديمقراطية الاجتماعية المسؤولة في منطقة ابتليت بالديكتاتوريات العسكرية والاشتراكية , وفي هذا الشأن كتب الاقتصادي الامريكي روبرت لورنج الين (Robert Long Allen) " **ان الامة الفنزويلية تقف على القمه من النجاح المتزايد والمكتشف حديثاً ونفوذها المتزايد في المنطقة, يبدو ان فنزويلا ستحقق اهدافها السامية**" [٤٢] , اصبحت كاراكاس موطنا لمختلف مجتمعات المنفيين السياسيين في المنطقة وكان ينظر إلى الرئيس بيريز على انه احد كبار المسؤولين ورجل دوله, وشخصيه قويه وتعهده ببناء دولته [٤٣].

اطلقت الحكومة الفنزويلية برنامج احلال الواردات , يربط القطاع الخاص وصناعه الدولة فيما سمي بالشركات المختلطة, اذ احتفظت الدولة بالأغلبية في تلك الشركات, حتى تتمكن من الحفاظ على دور اشرافي وبذلك تتحكم بعملية التطوير, عندما يتم منح القطاع الخاص جزءاً من الارباح [٤٤] .

عمل الرئيس الفنزويلي في علاقاته الاقتصادية مع دول امريكا اللاتينية على توسيع سلطة بلاده في المنطقة , وعزز في الوقت نفسه التضامن اللاتيني من خلال تقوية منتجي المواد الخام والسلع والخدمات في علاقاتهم مع الدول الصناعية لا سيما الولايات المتحدة الامريكية , وشعر الرئيس الفنزويلي بضرورة تقليل العداء ضد بلاده كدولة غنيه من خلال استخدام ثرواتها لحساب جيرانها الفقراء من خلال برامج المساعدة والائتمان والقروض الدولية , كذلك تحديد اسعار مخفضة للنفط في امريكا الوسطى للتخفيف من اثار ارتفاع اسعار النفط العالمية عليها [٤٥] .

وفي ١٠ ايار ١٩٧٥م جمع لقاء وزير الخارجية وليام روجرز(William Rogers) [٤٦] مع نظيره الفنزويلي رامون سالوم في واشنطن, ناقشوا فيه المواضيع التي حظيت باهتمام البلدين , وعلى صعيد التجارة اشار الوزير الامريكي إلى البحث عن شكل جديد في التعاون , ساعدت الولايات المتحدة فنزويلا في الاسمدة والغذاء والانتاج الزراعي , واقترح اعاده تقييم المبادئ التي قامت عليها العلاقات بين البلدين , اذ ان لديهما مبادئ تاريخية مشتركة [٤٧].

اتخذ التعاون بين البلدين شكل زياده الاتصالات على المستويات العليا, وزيادة المشاورات بين الوفود قبل وخلال الاجتماعات الدولية, والتعاون الثنائي في مشاريع وبرامج محدده, وشمل هذا التعاون مشاريع الزراعة , انتاج الاسمدة ونقل التكنولوجيا والمساعدة الفنية والبرامج التعليمية والثقافية , ويمكن ان يكون لهذه النشاطات اساسا مثمر [٤٨].

من جانب اخر ولمواجهة تداعيات قضية قانون التجارة , أظهر الفنزويليين أن التشريع الذي تم تبنيه مؤخرا في الولايات المتحدة , بأنه انتهك لميثاق الامم المتحدة لحقوق وواجبات الدول , وكان التحرك الاساسي لفنزويلا هو سعيها للحصول على موقف موحد لدول امريكا اللاتينية لمعارضة القانون باعتباره ضد مصالح جميع الدول وليس فقط فنزويلا التي تضررت بشكل مباشر [٤٩].

وفي لقاءجمع الرئيس بيريز مع مسؤول تنفيذي في قطاع الاعمال في الولايات المتحدة أفاد الاخير بأن الرئيس ابتعد بشكل متزايد عن الولايات المتحدة واعتقد ان اجراءاتها الاخيرة هي اهانة موجهه له ولبلاده , كذلك اعتقد ممثلوا غرف التجارة الامريكية في فنزويلا ان استبعادها من التفضيلات الكمركية دفع الرئيس بيريز للانتقام من التجارة والاستثمار الامريكي , واشار مسؤولين فنزويليين إلى ان اتفاقية تجارة مع دول اكثر رعاية من الولايات المتحدة , قد تكون الهدف التالي لبيريز, اذا تم تطبيق التشريع الجديد على فنزويلا , رد الفعل القوي على القانون الامريكي اكسبه المزيد من القوه إذ اضاف الكونغرس الفنزويلي والاحزاب السياسية والمؤسسات الاخرى اصواتهم إلى صوت رئيسهم , وباقي مسؤولي الدولة انتظروا ان تقوم الولايات المتحدة بالخطوة التالية [٥٠] , يبدو ان الرئيس الفنزويلي بيريز حاول استغلال قضية قانون التجارة من أجل مجد شخصي في الداخل وتزعم الجهود الدولية في مواجهة القانون مع ايمانه بعدم الوصول الى مرحلة القطيعه مع الامريكيين ادراكا منه لقوتها وقدرتها على قلب الامور في وجهه .

واصلت حكومة الرئيس بيريز اتخاذ اجراءات هدفها تعزيز فنزويلية الشركات المملوكة إلى الاجانب , ففي ايار ١٩٧٥م صدرت مراسيم تنفيذيه فنزويلية اثرت كثيرا على صناعة السيارات والتامين وشركات المحاسبة العامة , وصدر مرسوم اخر في ١ كانون الثاني ١٩٧٦م كتاريخ فعال لانتقال جميع شركات تجميع السيارات المملوكة للأجانب كي تصبح شركات وطنية أو مختلطة , ومنحت شركات التأمين والبيوت العقارية عامين حتى تصبح مملوكه إلى فنزويلا بنسبة ٨٠% وليكون اغلب اعضاء مجالس ادارتها من الفنزويليين , وستة اشهر حتى يكون ٧٥% من موظفيها التنفيذيين فنزويليين, وخضعت شركات المحاسبة العامة إلى تعليمات مماثله والتزمت بعض الشركات في اللوائح الفنزويلية, وربما لم يكن تغيير الاسم

كافيا , فيما يتعين على الموظفين الاداريين الاختيار بين الاستمرار كمواطنين وتغيير رسمي في الجنسية أو التنازل عن مناصبهم ويبدو ان بعض هذه الاجراءات والقيود الجديدة غير مقبولة [٥١].

قبل رجال الاعمال الامريكيون هذه التداعيات واعتبروها حتميه بسبب القومية المتصاعدة في فنزويلا , ورد فعل ازاء قانون التجارة الامريكي, وكذلك شروط ميثاق "الانديز" التي حددت احد مواده قائمة واسعه من الصناعات التي يجب ان تكون مملوكه وطنيا بحلول نيسان ١٩٧٧م , وشملت تحديد حجم التجارة والعمليات الخدمية وكذلك الشركات في مجالات الاتصالات والنقل والنشر, ومثلت دوافع المستثمرين الاجانب للعمل في فنزويلا بسبب الازدهار الاقتصادي وارتفاع الارباح ومعدلات الضرائب المناسبة , ففي دراسة استقصائية اجرتها السفارة الامريكية لرجال الاعمال الامريكيين في فنزويلا , تبنى معظمهم موقف الانتظار والترقب على امل ان الجوانب الاكثر صرامة للقرارات ستخف من خلال اعتبارات عملية لغرض مواصلة عملية التنمية الاقتصادية في فنزويلا , وليس هناك شعور بالخوف بينهم لرفع حصصهم المربحة [٥٢] .

واستمراراً لمواقف الرئيس بيريز على ما اعتبره عدوانية من جانب الولايات المتحدة الامريكية , اذ رد بهذه العبارات " **هذه الايام ان الدولة التي استفادت من مواردنا , والتي حافظنا معها تقليدياً على افضل العلاقات والتي ارتبط مصيرنا بها, جعلت منا موضوع قانون تمييزي , اقترح الحوار وقدم لنا نظام التفضيلات يقوم على عدم المعاملة بالمثل, ثم نحن مهددون بقانون وبالسلطة الحاسمة للرئيس الامريكي لمنحنا المعاملة تفضيليه ام لا , بينما كانت فنزويلا دون مساومه أو تفاهة , مورداً ثابتاً للنفط والحديد على مدار عقود عده وغير مشروطه , وحليفه في اللحظات الصعبة التي مرت بها تلك الامه العظيمة** " [٥٣] , كما رفض الكونجرس الفنزويلي قانون التجارة الامريكي ووصفه بانه معادي, واصدر بياناً قوياً تم فيه الاتفاق على النقاط التالية :

اولاً : استنكار التمييز ضد فنزويلا بموجب قانون التجارة الامريكي.

ثانياً : رفض كل محاولات الاكراه الاقتصادي ضد فنزويلا, والقيام بمراجعه ملحه إلى تجارة فنزويلا الخارجية والمضي قدما في الاصلاحات .

ثالثاً : اقتراح السلطة التنفيذية دراسة نظام التعريفة الجمركية الذي يحكم الواردات من الولايات المتحدة.

رابعاً : تضامن حكومات وشعوب امريكا اللاتينية والعالم خاصه الدول النامية مع الموقف الفنزويلي الرافض للقانون [٥٤].

وانتقد الحزبان الرئيسيان في فنزويلا العمل الديمقراطي والمسيحي الاجتماعي الولايات المتحدة لاستبعادها فنزويلا من نظام الافضليات الجمركية , سمحت التفضيلات ما نسبته ٧٥% من منتجات امريكا اللاتينية التي استوردها الولايات المتحدة من دون رسوم, واستثنت فنزويلا والاكوادور لانهما عضوان في اوبك , السناتور خوسيه مانزو غونزاليس (Jose Manzo Gonzalez) من حزب العمل الديمقراطي الحاكم قال " **ان قانون التجارة يشكل عدوان على دول العالم الثالث وهجوم اخر على اوبك** " [٥٥] , فيما قال اوزوالدو الفاريز باز (Oswaldo Alvarez Paz) , رئيس مجلس النواب الفنزويلي وعضو الحزب المسيحي الاجتماعي المعارض هذه خطوة اخرى في عمليه التدهور التي تؤثر على العلاقات بين الولايات المتحدة والدول النامية [٥٦].

النشر الاخير لنظام الافضليات والمعمم لقانون التجارة الامريكي اثار معارضه حاده وتهديدات بالرد من قبل مجموعه واسعه من رجال الاعمال والقادة السياسيين في فنزويلا , وصف المسؤولون الحكوميون استبعاد فنزويلا من التفضيلات بانه خطوه عدائيه اثرت على العلاقات مع الولايات المتحدة [٥٧] .

اعتقد الرئيس بيريز ان القانون استهدف بلاده على وجه التحديد ليس فقط بسبب عضويتها في منظمة اوبك ولكن لجهودها لتحقيق نظام اقتصادي جديد بين المنتجين والمستهلكين من شانه تحسين شروط التبادل التجاري , فضلاً عن ذلك اعتبر الفنزويليين استبعاد بلادهم رداً غير مناسب على الاعتدال الذي مارسته [٥٨].

سعت فنزويلا وكردة فعل عمليه على هذا القانون إلى شراء القمح من الارجنتين بكميات كبيره وغير معتادة وكذلك الذرة الصفراء , عمل الرئيس الفنزويلي شخصياً من خلال محادثات مع المسؤولين الارجنتيين , وامر وزير المالية هيكتور هورتادو(Hector Hurtado) في ٥ كانون الاول ١٩٧٥م بالتفاوض على عقد كبير خلافاً لنصيحة كبار مسؤولي فنزويلا التسويقين الذين تعاملوا مع هذه الامور في الماضي , إذ تم تلبية احتياجات فنزويلا من القمح المستورد من الولايات المتحدة الامريكية , ومع تطبيق قانون التجارة ظهر تحول في الموردين , فضلاً عن انعكاس غضب فنزويلا على قانون التجارة , اهتمام الرئيس بيريز بالتعاون مع الارجنتين عزز موقفه في القضايا التي تهم فنزويلا في نصف الكرة الغربي [٥٩].

انتظر الفنزويليين تعديل القانون بشكل يستثني بلادهم والذي عدوه قاسياً , والمح العديد من الوزراء ان بلادهم اثارت اعتراض على القانون, وكان تكتيكها السياسي هو السعي من اجل التضامن مع دول امريكا اللاتينية والعالم الثالث في ادانة السمات التمييزية لنظام الافضليات , دعا بعض زعماء المعارضة إلى اتخاذ اجراءات انتقامية ضد الولايات المتحدة ,

لكن الرئيس بيريز امتلك القليل من هذه الخيارات في هذه النقطة, ومن دون الاضرار باقتصاد بلاده الاحادي الذي اعتمد على النفط , وكذلك من غير المحتمل قطع أو خفض صادرات خام الحديد إلى اسواق الولايات المتحدة, والتي حكمتها عقود طويله, مع شركات الصلب الامريكية الخاصة, لذا فان كاراكاس كانت غير راغبه بتعريض مستقبلها الاقتصادي إلى الخطر, وفي المقابل حاول الرئيس بيريز الافاده من هذه القضية محلياً, لأنه مراقب ذكي للوضع العام, ونجح في قياس مشاعر الفنزويليين تجاه قضايا الدولة, من خلال كسب الراي العام في مواجهة الولايات المتحدة واتهامه لواشنطن بانها غير مهتمة بتطلعات فنزويلا للتنمية الاقتصادية, وبذلك ضرب الرئيس بيريز على وتر حساس من شانه ان عزز دعمه الشعبي[٦٠].

أن الاثار الاقتصادية التي ترتبت على فنزويلا جراء هذا القانون قد تكون ضئيلة , لان الصادرات الفنزويلية غير النفطية قليله للغاية , بحيث لن تواجه فنزويلا مشكله في هذا القطاع في ذلك الوقت, لكن قد تظهر مشاكل في المستقبل , على الرغم من ان هذا القانون قد يكون قد الغي بحلول ذلك الوقت, وبخلاف ذلك فعلى فنزويلا البحث عن اسواق جديده إلى منتجاتها , وبالتالي تكون قد اتخذت القرار الصحيح اذ ستنتهي تأثيرات التحكم في اسواقها وعلى منتجاتها [٦١].

قدمت الولايات المتحدة خطه للتعاون في حل المشكلات الاقتصادية وغيرها ودعت البلدان المعنية الانطلاق إلى عمل جاد, وقال وزير الخارجية الامريكي هنري كسينجر في خطاب القاه امام تجمع ضم ١٠٠ من رجال الاعمال والمشرعين والمسؤولين الرسميين والمعلمين الفنزويليين في ١٧ شباط ١٩٧٦م ودعا إلى " **الابتعاد عن الشعارات إلى الحل** " [٦٢] , وتعهد الوزير بمزيد من المساعدات التنموية ومن خلال وكالات دولية والمساعدة في تثبيت اسعار السلع الاساسية والتي هي المصدر الرئيسي لدخل امريكا اللاتينية , واید وزير الخارجية التعاون بين المنتجين والمستهلكين في سلع معينه وتقليل الحواجز التي تحول دون زيادة شراء المواد الخام , وامل الوزير الامريكي ان لا تستمر صيغة المواجهة , واشار إلى امكانية اجراء مشاورات مفيدة بين بلاده والنظام الذي يمثل جميع البلدان الامريكية حول نقل التكنولوجيا , وتحديد "مدونة سلوك" وان بلاده ستتفاوض على اساس التكافؤ والكرامة مع كل بلد, ووعد باستمرار المساعدات من اجل تلبية الاحتياجات الاساسية , واكد كذلك على الالتزام بالأمن المتبادل في المنطقة [٦٣].

لجات فنزويلا إلى استخدام سلاح النفط لمواجهة قانون الاصلاح التجاري الامريكي , والذي كان موضوع حساس جداً, باعتبار انه اساس الاقتصاد الفنزويلي فواجهت هذا القانون

من خلال خفض صادراتها وهي السياسة المفضلة في تلك المدة, كرد على القانون, وكذلك لحماية اسعار النفط[٦٤], اذ كان لفنزويلا بداية عام ١٩٧٦م احتياط مالي نقدي ناجم عن ارتفاع الاسعار ٨,٨ مليار دولار, لذلك خفضت انتاج النفط بنسبه ٤٠% من اعلى مستوى له في عام ١٩٧٠م إلى ما يقارب ٢,٢ مليون برميل في اليوم[٦٥], الامر الذي دفع الامريكيين إلى اعادة النظر بفقرات بقانون التجارة التي تشمل فنزويلا, وفي عام ١٩٧٦م وكنتيجة لعدم اخذ الولايات المتحدة الامريكية في الاعتبار استمرار تدفق النفط الفنزويلي اليها, لكنها عادت ورفعت بند التجارة التمييزية ضد فنزويلا, اصبحت العلاقات الامريكية – الفنزويلية اكثر وديه[٦٦], واستمرت المناقشات الامريكية– الفنزويلية حول التغيرات المحتملة في هذا التشريع الذي يستثني فنزويلا على مستوى السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة والكونغرس الامريكي[٦٧].

يبدو ان تعامل الفنزوليين الذكي تجاه القانون الامريكي ومن خلال التحرك على مسارين الاول هو القياده الجماعيه للدول الناميه وامريكا اللاتينيه في رفض القانون والدعوه الى علاقه جديده بين الدول المنتجه والمستهلكه والقادره على الاضرار بالسلع الامريكيه الموردة وكذلك استثماراتها حول العالم , المسار الثاني هو تنبيه الولايات المتحده الى قيمة واهمية فنزويلا خاصه في النفط والحديد والديمقراطيه وان خسارتها ستكون قد قدمت فنزويلا هديه مجانيه لخصومها التقليديين لذلك سرعان ما تراجعت واعادت العلاقات مع فنزويلا لطبيعتها على الرغم من الضغوط الفنزويليه المستمره على مصالحها .

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

الخاتمة

حاولت الولايات المتحدة من خلال اصدار قانون التجاره لعام ١٩٧٤م والموجه الى المنظمات والدول التي تقوم بسياسات من شانها الحاق الضرر بالاقتصاد الامريكي انها قادره بالمقابل على الرد بنفس المستوى من خلال فرض قيود على واردات تلك الدول الى السوق الامريكي وبالتالي فقدانها قدره المنافسه مع السلع الامريكيه ، ولعل الولايات المتحده وفي البدايه شملت جميع الدول بالقانون سواء من شارك في رفع اسعار النفط ام لم يشارك ومنها فنزويلا والتي كانت معقل مهم للاستثمار الامريكي خاصه ان شركات النفط الامريكيه لها نصيب وافر من ارباح صناعة النفط ، جعلت تلك الدول تفكر كثيرا قبل القيام باي خطوه ضد مصالح الولايات المتحده الامريكيه وتشكل تهديدا لاقتصادها ، فنزويلا استاءت من القانون وعدته غير مبرر وغير عادل ، لان الشركات النفطية الامريكية وشركات التعدين شريك أساسي ولها ارباح في صناعة النفط والمعادن الفنزويلية ، شكل هذا القانون رغم تراجع

الولايات المتحده عنه لاحقا واستثناء فنزويلا من اجراءاته بداية لتغيير شكل العلاقة الاقتصادية بين الولايات المتحده وفنزويلا التي سعت بالمقابل نحو تاميم ثرواتها النفطيه والمعادن خلال عامي ١٩٧٥م و ١٩٧٦م في خطوة لتأكيد استقلالها الاقتصادي ونحو تدخل أكثر للدولة في الاقتصاد وتبني سياسات بعيده عن الرأسمالية التي كانت سائدة قريبه من اليساريين .

الهوامش

(١) كارلوس اندريس بيريز:١٩٢٢_٢٠١٠م ولد في ولاية تاتشيرا عام ١٩٢٢م وفيها اكمل دراسته ليتخرج بعد ذلك من جامعه فنزويلا في اختصاص القانون، انتمى في سن مبكره في صفوف حزب العمل الديمقراطي حتى اصبح عضوا في مجلس الشيوخ عام ١٩٤٨م، وفي مدة حكم خمينيز ارسل إلى المنفى في كوبا وكولومبيا وكوستاريكا قبل العوده الى فنزويلا بعد عام ١٩٥٨م ليصبح وزيرا للداخليه في حكومه الرئيس بيتانكورت حتى عام ١٩٦٣وظل ناشطا في الحزب واصبح امينه العام منذ عام ١٩٦٨م، وكان زعيما المعارضه للرئيس كالديرا رشح عام ١٩٧٣م لانتخابات الرئاسه وفيها فاز وتولى منصبه في اذار ١٩٧٤م, امم في مدة رئاسته الاولى النفط وصناعه الصلب وانتخب لدوره رئاسيه ثانيه في عام ١٩٨٩ وفيها تدهور الاقتصاد الفنزويلي واستشرى الفساد ونجا من محاولة اغتيال خلال محاوله انقلابية عام ١٩٩٢ اتهم بالفساد ما دفعه الى الاستقالة عام ١٩٩٤، توفي عام ٢٠١٠ في الولايات المتحده الامريكية , Harris M .Lentz Heads of states and covery ments a world Encyclopedia of over 2 , 1945 – 1992 , Routledge Taylor , Francis Group , New York , 2013 , p : 825 .

(2) H Micheal Tarver , C. Federick, Alferdo Augulo Rivas ,juliacfre derrick , history of Venezuela , green wood, Californio ,2018 , p :137 .

(3) Memorandum for the Chariamn of the inter deportment group for inter-America op-cit, p:1021

(4) Memorandum for the Chariamn of the inter deportment group for inter-America op-cit, p:1021 .

(5) Transcript of Secretany of Stat Kissinger Staff meeting, Foreign. minsters Staff meeting , F. R. U.S, 1969 - 1976 , Val E-11, Part2, document on South America,1973-1976, No; 383,16 July ,1974, p:1017.

(٦) حلف الانديز: مجتمع الانديز (١٩٦٩-١٩٩٧) منظمة في امريكا اللاتينية تأسست لتشجيع التعاون الصناعي والزراعي والتجاري والاجتماعي عام ١٩٦٩م بموجب اتفاقية قرطاجة , وتألف من بوليفيا وكولومبيا والاكوادور وبيرو وتشيلي , انظمت فنزويلا عام ١٩٧٣م , وانسحبت منه عام ٢٠٠٦م , للتفصيل ينظر : https : // www britannica . com / topic / Andeay / community .

(7) Wall Street Journal, 30/4/1974 .

(8) Ibid.

(9) Stephen a. Rabe, The Road To Opec united States with venezuela, 1919-1976, The Texas pan American, 1982, p: 189 .

(10) Luis A. Carmona, Ley de comercio exterion de los estados uunbidos ; afectos sobre Venezuela. Nueva socieded,18,junio ,1975,p:3.

(11) Ibid , p : 2-3 .

(12 The New York Times , 19/4/1974 .

(13) H Micheal Tarver ,JuliaC .Frederick , op, cit,p .137: The Los Angeles Times, 15/8/1976 .

(14) The Washington post,28/12/1974

(١٥) شهد تشرين الاول ١٩٧٣م قيام الحرب العربية مع الكيان الصهيوني والتي عرفت بحرب اكتوبر او حرب الغفران , وكردة فعل من قبل الدول العربية الاعضاء في منظمة اوبك على موقف الولايات المتحدة الامريكية المساند للكيان الصهيوني, اعلنت تلك الدول حضراً عل تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا في كانون الاول من العام نفسه, وسبب ذلك ازمة طاقة دولية ورفعت اسعار النفط الى اسعار قياسة وصلت إلى ١٤ دولار للبرميل بعد ان كان دولارين, وانعكس ذلك على الاقتصاد الامريكي والذي تاثر بارتفاع الاسعار, وعلى اثره اتخذت اجراءات عده للتخفيف الازمة كما هدتت باستخدام القوة لاحتلال منابع النفط في الخليج, للتفصيل في ذلك ينظر: شيماء مسبح بكه الزيادي, النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة الامريكية ١٩٧٣-١٩٨٠, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية للبنات, جامعة الكوفة, ٢٠١٣ , ص٦٧-١٠٦ .

(١٦) جيرالد فورد : (1913-2006), سياسي امريكي شغل منصب الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة , بعد استقاله نيكسون , وأول من عين منصب نائب الرئيس , خدم كنائب في الكونغرس لمده ٢٥ سنة عن ولاية ميشيغان, وعمل كضابط ومحامي و لاعب كره قدم , حقق الكثير من الانجازات الدولية منها مشكله فيتنام, توفي عام ٢٠٠٦ بسبب مرض تصلب الشرايين للتفصيل ينظر: علي ابراهيم عيدان , جيرالد فورد واثره السياسي في الولايات المتحدة الامريكية ١٩١٣ -١٩٧٧ , رسالة ماجستير- غير منشوره , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة ديالى , ٢٠١٧ , ص٧-٥٨.

(١٧) نقلاً عن :

Luis A. Carmona ,Op, Cit ,p :5

(18) Ibid ,p:5.

(١٩) هنري كسينجر , سنوات التجديد , المجلد المستخلص لمذكراته نقل الى العربية هشام الرجاني , العبيكان , ط٢, ابو ظبي , المملكة العربية السعودية , ٢٠١٠ , ص ٦٥٢.

(٢٠) المصدر نفسه , ص٦٥٢.

(21) Las Relacions de Seguridad , Enter Venezuela estados unidos: enter ladiplomaciay elconflicto, Caracas , 2006 ,, p.38.

(22) The Washington post,1/1/1975 .

(٢٣) نقلاً عن :

CIA, rational Intelligence bulletin, Venezuela ; rection to passage of The US trade bill, No:647, 24 December ; 1974, p: 2 .

(24) Ibid ,p: 2 .

(25) Telegram from the embassy in Venezuela to the department of State, Venezuela: policy recommendation, F.R.U.S, 1969-1976, Vo| E-II, Part 2, document on South America 1973-1974, No; 11246, 13November, 1974 ,p:1032 .

(٢٦) نقلاً عن

CIA, The presbident daily brief, Venezuela The two countries hove Called for aspeciat session of the OAS to discuss economic and political , No: 5, 7 January 1975, p:5 .

(27) Ibid ,p:5 .

(٢٨) ارنستو جيزل : ١٩٠٨- ١٩٩٦ ولد في ريو جراندي في البرازيل عام ١٩٠٨ ، تخرج من الاكاديميه العسكريه عام ١٩٢٨ شاركه في الانقلاب العسكري الذي ثبت الرئيس جيتوليو فارغاس ، وعين امين عام لولاية ريو جراندي ، واستمر في تأييده ورقي الى رتبه رائد عام ١٩٤٣ ، اكمل دراسته العسكريه في الولايات المتحده الامريكيه وعين في سلاح الدبابات ، نجح بالاطاحة بالرئيس فارغاس عام ١٩٤٥ وخدم ملحق عسكري لبلاده في الاوروغواي بين عام ١٩٤٧- ١٩٥٠ ،انخرط في صفوف الحزب الديمقراطي وشارك في الانقلاب العسكري عام ١٩٦٤ ،وقاده جيش بلاده ثم اصبح رئيسا للمحكمة العسكريه العليا ، وثم راس اكبر شركه للنفط في بلاده عام ١٩٦٩ ساهم في تعزيز الانتعاش الاقتصادي ثم اختير من قبل الجيش لرئاسه البرازيل عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٧٩, عانى من مشاكل في التشريع واجل خطط لاعادة النظام الديمقراطي توفي في عام ١٩٩٦ , . Harris M. Lentz, Op.Cit,p : 110

(٢٩) أمل محمد عبد الله، سياسة الولايات المتحده الامريكيه تجاه البرازيل ابان الحكم العسكري (١٩٦٤-١٩٨٥)، أطروحة دكتوراه غير منشوره كليه التربيه للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، ٢٠٢٣, ص٢٠٠-٢٠١ .

(30) Luis A. Carmonay,op,cit, ,p:6.

(٣١) هنري كسينجر , سنوات التجديد , ص٦٦٧.

(٣٢) هنري كسينجر: سياسي ودبلوماسي امريكي, ولد عام ١٩٢٣م في المانيا, سافر إلى الولايات المتحدة الامريكية, شغل منصب مستشار الامن القومي عام ١٩٦٩م, ووزير الخارجية ١٩٧٣-١٩٧٧م, شخصية مؤثرة على مستوى العالم, حاصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٣م, للمزيد من التفصيل عن حياته ينظر: سلام فاضل حسون المسعودي, هنري كيسنجر ودوره في سياسة الانفتاح الامريكي على الصين, اطروحة دكتوراه غير منشوره, كلية الاداب , جامعة بغداد , ٢٠١٢ , ص١٣-٦٥ .

(33) Telegram from the depratment of state to The embassy in Venezuela meeting of the minster of foreign affairs stateh ror minster of foreign affaris Dr. Guerrero Venezuelan State for econmic, F.R.U.S, 1969-1976, vol E-II Part2, docment on south America, 1973-1976, No; 13700, 21 January 1975, p:1035 .

(٣٤) رامون اسكوفار سالوم (١٩٢٦-٢٠٠٨) : سياسي فنزويلي , شغل عدة مناصب منها مدعي عام فنزويلا , ووزير للخارجية والداخلية , وامين عام لرئاسة الجمهورية , ووزير للعدل

https:// en. m. wikipedia. org. wiki / RAM % C3 % B3n – Escovar – salom .

(35) Telegram from the depratment of state to The embassy in Venezuela, the Secretary meeting, Op, Cit ,p:1073 .

(36) CIA, Natrond Intelligence bulletin , Venezuela Infuential goverment official Joins in critieizing US trade refrom act, No: 638, 11 February 1975, p:2 .

(37) Ibid , p:2.

(٣٨) السوق الاوربية المشتركة: في حزيران ١٩٥٥م اجتمع وزراء خارجية دول المنظمة الاوربية للفحم والصلب في ايطاليا, وقرروا احياء فكرة اوروبا الموحدة على الصعيد الاقتصادي, وكلفت لجنة بدراسة اقتراح السوق الاوربية المشتركة, وفي شباط ١٩٥٧م تمت الموافقة على هذا الاقتراح, وفي اذار وقعت المعاهدة في روما على أن يبدأ العمل بها عام ١٩٥٨م, للتفصيل اكثر ينظر : لبنه حديد , السوق الاوربية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابة المقدمات واختلاف النتائج , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاقتصاد , جامعة تشرين , ٢٠٠٤ , ص٨-٤٠ .

(39) Wall street Journal, 3/3/1975 .

(40) Ibid .

(٤١) أمل محمد عبد الله , المصدر السابق , ص١٩٦-١٩٧ .

(٤٢) نقلاً عن :

Aaron Kappeler, Showing the state nationalism, sovereignty , and agrarian politics in Venezuela, doctor of philosophy, university of Toronto, 2015, p: 73 .

(43) Aaron Kappeler, Op. Cit, p: 72-73 .

(44) Ibid ,p: 73.

(45) Telegram from The embassy in Venezuela to The department of State, Venezuela aspirations for International Leodershi, F . R. U. S, 1969-1976, Vol E-II Part2, decument on South America No; 26688, 10 Minch 1975, p: 1040 .

(٤٦) ويليام روجرز (١٩١٣-٢٠٠١م) : حاصل على شهادة الحقوق , عمل مساعد للمدعي العام , شارك في الحرب العالمية الثانية , عين بمنصب وزير الخارجية حتى عام ١٩٧٣م , للتفصيل ينظر : الاء عادل جبر البديري , وليم روجرز ودوره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ١٩٦٩-١٩٧٣ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة القادسية , ٢٠١٩ , ص٩-٨٣ .

(47) Memoranoum of Convention U.S – Venezuela relation, F.R.U.S, 1969-1970, Vol, E-ll, part2, decument on South America, 1973 – 196, No;390, 10 May 1975,p:1048-1049 .

(48) Telegram from the depratment of State to the Venezuela, strenglhening bilateral relation with Venezuela F.R.U.S, 1969-1976, vol, E-ll Parte2 dormentos America, 1973 – 1976, No; 118884, 21 May 1975, p: 1034 .

(49)CIA, weekly Summary, Venezuela proteste US trade , No; 0002/75/10 June 1975, p:3 .

(50) Ibid ,p: 4.

(51) CIA, latin America trends, venezuela: " Venezuela Moves for ward, No; 0514/75, 18 june, 1975, p:1.

(52) Ibid ,p:1-2 .

(53) Luis A. Carmonay,Op. Cit ,p:7:

(54) Luis A. Carmonay,Op. Cit ,p:8 .

(55) The New York Times , 26/10/1975

(56) Ibid .

(57) CIA, weekly Summary , western hemisphere Venezuela reaction tous Trade Act No 0049/75,.5 December 1975,p:24 .

(58) CIA, weekly Summary , western hemisphere Venezuela reaction tous Trade Act No 0049/75,.5 December 1975,p:24 .

(59) CIA, national intelligence bulletin for the record Venezuela, No; 669 ,5 Decmber,1975, p: 16 .

(60) CIA, weekly sammary , western hemisphere Venezuela, reaction, Op,Cit, p: 24

(61) Luis A. Carmonay, Op,Cit,p:8 .

(62) The New York Times , 18/2/1976

(63) Ibid , 18/2/1976 .

(64) Luis A. Carmonay,Op,Cit,p:9.

(65) Stephen G. Robe, Op. Cit, p: 188 .

(66) Judith Ewell, Op,Cit,p:208.

(67) The New York Times , 3/7/1977 .

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

المصادر :

اولاً : الوثائق المنشورة :

١- وثائق وزارة الخارجية الامريكية :

https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76ve11p2/ch8

٢- وثائق وكالة المخابرات الامريكية المنشورة على الموقع :

https://www.cia.gov/readingroom/search/site/Venezuela

ثانيا :الموسوعات الاجنبية :

(1) Harris M .Lentz, Heads of states and covery ments a world Encyclopedia of over 2, 1945–1992, Routledge Taylor, Francis Group, New York, 2013

ثالثاً : الرسائل والاطاريح :

(١) أمل محمد عبد الله، سياسة الولايات المتحده الامريكيه تجاه البرازيل ابان الحكم العسكري (١٩٦٤-١٩٨٥)، أطروحة دكتوراه، كليه التربيه للعلوم الانسانيه، جامعه البصره، ٢٠٢٣.

(٢) الاء عادل جبر البديري, وليم روجرز ودوره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ١٩٦٩-١٩٧٣, رسالة ماجستير, كلية التربية, جامعة القادسية, ٢٠١٩ .

(٣) شيماء مسبح بكه الزيادي , النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة الامريكية ١٩٧٣-١٩٨٠ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للبنات, جامعة الكوفة, ٢٠١٣

(٤) سلام فاضل حسون المسعودي , هنري كيسنجر ودوره في سياسة الانفتاح الامريكي على الصين , اطروحة دكتوراه غير منشوره , كلية الاداب , جامعة بغداد , ٢٠١٢

(٥) علي ابراهيم عيدان, جيرالد فورد واثره السياسي في الولايات المتحدة الامريكية ١٩١٣ – ١٩٧٧, رسالة ماجستير-غير منشوره, كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة ديالى, ٢٠١٧ .

(٦) لبنه حديد , السوق الاوربية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابة المقدمات واختلاف النتائج , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاقتصاد , جامعة تشرين , ٢٠٠٤ .

رابعاً : الكتب باللغة العربية والمعربة :

(١) هنري كسينجر , سنوات التجديد , المجلد المستخلص لمذكراته نقل الى العربية هشام الرجاني , العبيكان , ط٢, ابو ظبي , المملكة العربية السعودية , ٢٠١٠ .

خامساً : الكتب باللغات الاجنبية :

١- اللغة الانكليزية :

(1) H Micheal Tarver , C. Federick, Alferdo Augulo Rivas ,juliacfre derrick , history of Venezuela , green wood, Californio ,2018 , p :137.

(2) Stephen a. Rabe, The Road To Opec united States with venezuela, 1919- 1976, The Texas pan American, 1982, p: 189 .

(3) Aaron Kappeler, Showing the state nationalism, sovereignty , and agrarian politics in Venezuela, doctor of philosophy, university of Toronto, 2015

٢- باللغة الاسبانية :

(1) Las Relacions de Seguridad , Enter Venezuela estados unidos: enter ladiplomaciay elconflicto, Caracas , 2006 ,, p.38.

سادساً : الدوريات الاجنبية :

(1) Luis A. Carmona, Ley de comercio exterion de los estados uunbidos; afectos sobre Venezuela. Nueva socieded, 18, junio , 1975, p:3.

سابعاً : الصحف الاجنبية :

(1) Wall Street Journal, 30/4/1974 .

(2) Wall street Journal, 3/3/1975 .

(3) The New York Times , 19/4/1974 .

(4) The New York Times , 26/10/1975 .

(5) The New York Times , 18/2/1976 .

(6) The New York Times , 3/7/1977 .

(7) The Washington post,28/12/1974 .

(8) The Washington post,1/1/1975 .

ثامناً : شبكة المعلومات الحرة (الوكبيديا)

(1) https : // www britannica . com / topic / Andeay / community .

(2) https:// en.m.wikipedia.org.wiki/RAM%C3%B3n–Escovar–salom

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies